



اعتصام لعائلة مشيمش أمام المحكمة العسكرية

نقّدت عائلة الشيخ حسن مشيمش (الموقوف) بتهمة بالتعامل مع إسرائيل) ولجنة أصدقائه اعتصامًا أمام المحكمة العسكرية، بالتزامن مع جلسة محاكمته قبل الظهر برئاسة رئيس المحكمة العسكرية الدائمة العميد الركن نزار خليل. وطالب المعتصمون في بيان القضاء بـ "تحقيق العدالة واعتماد الشفافية، لا سيما أن كل الدلائل تشير إلى أن التهمة ملفقة تلفيقًا على يد أولئك الذين جاهر الشيخ مشيمش باختلافه معهم في الفقه والسياسة سواء بسواء".

ووزّع المشاركون في الاعتصام مناشير على المارة تؤكد "حرية التعبير باعتبارها حقًا إنسانيًا لا يحق لأحد المس به، ومظلومية الشيخ مشيمش بوصفه سجين رأي". يذكر أن المحكمة العسكرية أجلت جلسة المحاكمة إلى الخامس عشر من الشهر المقبل.

«العسكرية الدائمة» ترجئ محاكمة مشيمش بالتعامل إلى شباط

فلُفقت له تهمة ليعتقلوه وهو اليوم في السجن من دون حكم، ومدت سنة وسبعة أشهر قبض عليه أثناء توجهه من سوريا الى السعودية لاداء مناسك العمرة. وقد أطلق سراحه في سوريا، غير ان إحدى الجهات الأمنية تسلمته بصورة غير قانونية، ونحن نتهم «حزب الله»، وهنا تدخل نجل الشيخ مشيمش ويدعى رضا ليقول: حاولنا حضور الجلسة بتقديم طلباتنا لأعطائنا التصاريح غير اننا منعنا من حضور الجلسة، وهي محاكمة علنية، ونحن نعتصم لاطلاق سراح الشيخ مشيمش. وهو خرج من لبنان بريئاً وعاد اليه مذنباً.

اما وكيل الشيخ مشيمش المحامي انطوان نعمة، فقد اثار في بداية جلسة المحاكمة مسألة صحة الشيخ مشيمش المتردية، مشيراً إلى انه يُعاني من ديسك وآلام مبرحة في العظام ومن تقطع لضربات القلب، وإلى انه سبق وقدم له طلباً في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢ لتوقيع الكشف على الشيخ مشيمش في السجن من قبل طبيب شرعي مختص غير أن رئاسة المحكمة فضلت بداية عرضه على طبيب السجن، ومن ثم على طبيب شرعي مختص إذا اقتضى الأمر، لكن الوكيل نعمة اعترض مذكراً بالقول لا تريد تكرار المشهد المصري امام العدالة اللبنانية وأن يؤتى بالموقوف على حمالة كما حصل للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، علماً انه الآن دخل إلى القاعة بمساعدة ثلاثة جنود، وهو لا يستطيع الوقوف لمدة طويلة». وهنا قال المدعى عليه «ليكسر الله ظهر بشار الأسد الذي كسر لي ظهري» فاعترضت الرئاسة على كلام الشيخ مشيمش رافضة سماع هذا الكلام في قاعة المحكمة.

وقررت ارجاء الجلسة إلى ١٥ شباط ٢٠١٢ لتبليغ المدعى عليه الثاني محمود النمساوي لصقاً، بعدما سأل رئيس المحكمة مشيمش عن مكان اقامته فنفى معرفته بها، علماً ان محمود النمساوي غير معروف المقام، وهو متوار عن الاضطرار، وللسير بالدعوى لا بد من استكمال الاجراءات القانونية وفقاً للاصول.

عقدت هيئة المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد الركن نزار خليل وعضوية المستشارين المدني القاضي حسن شحرور والضباط العسكريين الأربعة وفي حضور ممثل مفوض الحكومة لدى المحكمة المحامي العام القاضي سامي صادر جلساتها التسعة التي ادرجت على جدول أعمالها ليوم أمس، فكانت أولى جلساتها قسّم اذاه ١٧٢ ملازماً في الجيش اللبناني ليصبحوا رسمياً خبراء في حوادث السير والإصطدام. ثم نظرت الهيئة في قضية المدعى عليهما محسن حسن شمعون وجمال حسين شمعون في جرم التعامل مع «الموساد» الإسرائيلي و«دس الدسائس وتزويد العدو بمعلومات عن مسؤولين في «حزب الله» وعن منازلهم وسياراتهم إضافة الى معلومات عن الجيش اللبناني.

وقد ادعى على جمال بتشديد عزيمة محسن للتعامل مع العدو، وتبين أثناء الجلسة من لائحة الاتصالات من أوجيرو الواردة إلى الملف أن المدعى عليه محسن شمعون لا يملك تلك الخطوط، التي أفيد عنها، إنما تبين أن من كان يملكها من ١ شباط ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٩ هو سهيل عطوي. فقررت الرئاسة ارجاء الدعوى لسماع افادة سهيل عطوي، وكان حضر عن محسن شمعون وكيله جعفر ضاهر.

وأثناء انعقاد جلسة محاكمة الشيخ حسن سعيد مشيمش والنمساوي سيفريد جورج بوشال الملقب بمحمود النمساوي في جرم التعامل مع العدو ومخابراته و«دس الدسائس وإعطاء العدو معلومات عن المقاومة وقياديتها بهدف تسهيل أعمال العدو العدوانية وفوزه لقاء مبالغ مالية. تجمع في المقلب الثاني من مقر المحكمة العسكرية لجهة سباق الخيل نحو ٥٠ شخصاً حاملين صور الشيخ مشيمش في اعتصام سلمي، دفاعاً عن حرية الرأي، ولدى استيضاح الأمر قال اقاربه المعتصمون: «إن الشيخ مشيمش كان عضواً في «حزب الله» وانشق عنه وأصدر مجلة «الدفاع» المتضمنة مقالات وتحقيقات تناهض ولاية الفقيه،

مثل بصعوبة أمام «العسكرية» بعد اعتقاله عاماً و٧ أشهر بين سوريا ولبنان

الشيخ مشيمش يطلب معالجته من كسور في الظهر في الأسد

مركله الصحي في السجن.

وكانت عائلة الشيخ مشيمش ولجنة صدقائه قد وزعوا بياناً قبل الظهر يلجأ فيه من رئيس المحكمة العسكرية الدائمة العвид الركن نزار خليل «تحقيق العدالة واعتماد الشفافية لا سيما أن كل الدلائل تشير إلى أن «التهمه ملفقة على يد أولئك الذين جاؤوا للشيخ مشيمش باختلافه معهم في اللغة والسياسة سواء بمواء».

كما وزع المتأكرون في الاحتضام منشورات على العارة تؤكد «حرية التعبير باعتبارها حقاً إنسانياً لا يحق لأحد المنس به وظلموية الشيخ مشيمش بؤسسه سجين رأي».

ولعله أكدّ منعه مخالفة على أهله وأرضه.

كما طالب كتّاب بالفرّاج عن السيد محمد علي الحسيني اللاحق أيضاً بتعمه المتعامل، معتبراً أنه كان على المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أن يستدعي مشيمش والصينجي لاستحضارهما قبل أي شيء.

أما المحامي بعبدة وكحل مشيمش فقال من جهته: «يحي لا يتكرر المشهد المصري» لأن موكلني لا يستطيع أن يوثق على رجليه ويقضي وصعه في العناية، واعتبر أنه يجب التفكير هل كل شيء الذي وضعه الصعي لأنه يعاني في السجن من دقائق سرعة القلب، ومن ضيق في التنفس أثناء الليل، محذراً من تفاقم وضع

ومعدوا إلى كسر ظهري».

وألقاه رئيس المحكمة بوضحة أنه ان المحكمة سأقرت كتاباً لعمليائه من قبل طبيب السجن، ثم طلب المحامي تبعية تكتيكية طبيب شرعي على نفقة موكله بسبب وضعه الصحي الصعب. فرأى رئيس المحكمة أنه في المرحلة الأولى سينتظر ورود تقرير طبيب السجن، وفي ضوء ذلك يمكن عرضه على طبيب خاص.

وهنا تدخل مشيمش مؤكداً بأن طبيب السجن طلب من أمر السجن نقله إلى المستشفى ولم يتم ذلك حتى الآن. ثم طلب مشيمش من المحكمة إمكانية إرجاعه إلى الجسامة إلى ١٥ شياهد النقل لإبرغ التفاوض سينجريد. جواز بوشال الشفب بجمهورية النمساوي لاصفاً بعد إصغاره قاراً من وجه العدالة.

وأثناء خروجه من القاعة قال مشيمش بصوت عالٍ: «الله يكسرورانسو ليسار الأسد مثل ما كسر لي ظهري».

وبالتزامن تجمع عدد من مناصري وأهالي الشيخ مشيمش رافعين صوراً له كتب عليها شيخ الشريعة، وجددت الأفكار وآرائه السياسية والفقهية ضد

تأكيدها بأن ملك زوجته سياسي بسبب أفكاره وآرائه السياسية والفقهية ضد من جهته. أكد الشيخ كتّاب لا بد من الإفراج عن الشيخ مشيمش، مستغنياً تجربة العدالة وقال: «كيف بريء في سوريا ولم تتم حتى الآن محاكمته

في لبنان، وسأل: هل تختلف العدالة من مكان إلى آخر، وهل يستحق الشيخ مشيمش إصدار حكمين بحدثة

وطالب كتّاب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بتحمل مسؤولياته حيال قضية

الشيخ مشيمش.

وأضاف: بما أنني من جبل لبنان فأنني أقول ان الشيخ مشيمش هو جنوبي،

توضيح من عائلة مشيمش

جاءنا من رضا حسن مشيمش البيان الآتي: «تعليقنا على ما جاء في بيان السيد علي مكي أمام بدة حبوس، حول تخيه المشاركة في المؤتمر التضامني مع قضية الشيخ حسن مشيمش، بعبدا ان توضيح

التالي: إنشا لم ندرج اسم السيد علي مكي ضمن المشاركين ولم ندرج ذلك احتفاءً، وإنشا نرى تصريحه رسالة بعنوان الشهواني عند الأمير وان السيد علي مكي ليس مقنيا رسمياً كما يزعم دالما، وأنه يحمل حقناً تاريخياً على الشيخ مشيمش نظراً للاختلاف الجذري في قراءة الإسلام ومذهب أهل البيت».

بعد عدة محطات من الاعتقال دام لبحو عام وثلاثة أشهر في السجن السورية

ذاق خلاله كل أنواع التعذيب واستمران بوقفيه بعد «ظهوره» فيأني في لبنان منذ أربعة أشهر، مثل أمين الشيخ مشيمش أمام المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد الركن نزار خليل وعسوية المستشار المدني القاضي حسن شحرور وبخضبر ممثل النيابة العامة القاضي شكري صادق. بعد ان وجهت اليه تهمة التعامل مع المخابرات الإسرائيلية وتزويدها معلومات عن المقاومة وقائدتها.

لم يبق مشيمش على الموقف سوياً أمام هيئة المحكمة بسبب الأيام المبرحة التي يعاني منها بعدما أقيم التهام السوري على كسر ظفاره أثناء اعتقاله، ما دفعه إلى القول أمام المحكمة: «الله يكسر راس بنزار الأسد مثل ما كسر لي ظهري».

في وقت جدد وكهله المحامي اتعاون تبعة من تفاقم وضع موكله الصحي في السجن، وكفى لا يتكرر المشهد المصري في لبنان، على حد تعبيره، في إشارة منه إلى محاكمة الرئيس المصري السابق مبارك واخضاره إلى المحكمة على حثالة.

في مستهل الجلسة، سئل مشيمش عن مدرجات هويته فأجاب بأنه من بدة كبرص، التعلبية، ومن مواليد العام ١٩٦٤.

وسؤاله عما إذا كان يعرف شخصاً بنسواًياً مقلباً باسم محمود النمساوي

أجاب: «طبعاً، إنما حانياً لا أعرف عنه شيئاً أو كان وجوده».

وصرح وكهل مشيمش المحامي تبعة ان موكله يعاني من ألم مبرحة في الظهر وسبق ان تقدم بطلب لتقله إلى المستشفى من أجل المعالجة.

وبعد ان أكد مشيمش ان إحداً لم يعالجه في السجن قال: ان وزير الداخلية أقر أمام الشفب اللبناني ان الموضوع الطبي في السجن هو عبارة عن عازلة».

أضاف: «لوقت ستة و٧ أشهر عند المخابرات السورية في زنزانية تحت الأرض،



(حسام شبازو)

● عائلة مشيمش ومناصروه أثناء اعتقالهم أمام المحكمة

المستقبل، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢، صفحة ١٠

اعتصام لعائلة الشيخ مشيمش

نفذت عائلة الشيخ حسن مشيمش ولجنة أصدقائه اعتصاماً أمس أمام المحكمة العسكرية، بالتزامن مع جلسة محاكمته قبل الظهر برئاسة رئيس المحكمة العسكرية الدائمة العميد الركن نزار خليل للنظر في قضية مشيمش، وطالبين في بيان، القضاء بـ«تحقيق العدالة واعتماد الشفافية لا سيما أن كل الدلائل تشير إلى أن «التهمة ملفقة تلفيقاً على يد أولئك الذين جاهر الشيخ مشيمش باختلافه معهم في الفقه والسياسة سواء بسواء»، على ما قالت إحدى قريبات الموقوف.

ووزع المشاركون في الاعتصام مناشير على المارة تؤكد «حرية التعبير باعتبارها حقاً إنسانياً لا يحق لأحد المس به ومظلومية الشيخ مشيمش بوصفه سجين رأي».

يذكر أن المحكمة العسكرية أجلت جلسة المحاكمة إلى الخامس عشر من الشهر المقبل.

الشرق، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢، صفحة ٨

العسكرية أرجأت محاكمة مشيمش الى 12 شباط



المعتصمون من عائلة الشيخ مشيمش ولجنة أصدقائه.

أرجأت المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد الركن نزار خليل الى 12 شباط المقبل محاكمة الشيخ حسن مشيمش الموقوف بتهمة التعامل مع العدو الإسرائيلي، لغياب مدعى عليه آخر في الملف.
ونفذت عائلة مشيمش ولجنة أصدقائه اعتصاما قرب المحكمة العسكرية، بالتزامن مع الجلسة، وطالبتا في بيان "القضاء بتحقيق العدالة واعتماد الشفافية، ولا سيما أن كل الدلائل تشير إلى أن التهمة ملفقة".
ووزع المشاركون في الاعتصام مناشير تؤكد "حرية التعبير باعتبارها حقا إنسانيا لا يجوز لأحد المس به".

النهار، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢، صفحة ٦

إرجاء محاكمة مشيمش بالتعامل

أرجأت المحكمة العسكرية
الدائمة برئاسة العميد نزار خليل
إلى ١٥ شباط المقبل محاكمة
الشيخ حسن مشيمش بتهمة
التعامل مع العدو الإسرائيلي.
وقد نظّم عدد من أفراد عائلته

وأصدقائه اعتصاماً أمام المحكمة
ووزعوا بياناً طالبوا فيه بـ
«تحقيق العدالة واعتماد
الشفافية»، كما وزّعوا على المارة
مناشير تدعو إلى «حرية
التعبير».

السفير، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢، صفحة ٤